

تقييم نظام محاسبي مؤسسة حكومية

اسراء محمد عبدالمهدي المزيدة

محاسبه

بلدية معان الكبرى

الملخص

الانتباه إلى القدرة المؤسسية لإدارة المحافظة ومشكلات التنفيذ التي واجهتها في اعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق. بعد عمل هذه الدراسة تستخدم المنظورات الاقتصادية والمؤسسية في تصور كيفية إجراء التغيير المحاسبي. تم تحفيز اعتماد نظام الإبلاغ الجديد من خلال الرغبة في تحسين أداء المؤسسات الحكومية في الدولة. كما تبين أن تغيير نظام التقارير لم يصاحبه فصل أدوار المسؤولين المحليين المنتخبين (أي المحافظ) وأعضاء البرلمان المحليين كسياسيين وصناع قرار في تخصيص التمويل وصياغة الميزانية في المحافظة. حكومة. هذا الوضع يقوض الأدوار الأساسية للمحاسبة لصنع القرار. علاوة على ذلك، واستناداً إلى النظرية المؤسسية، فإن اعتماد نظام الإبلاغ الجديد على مستوى المقاطعات في الدولة يُشار إليه من خلال وجود ضغط قسري حيث يتعين على الإدارات المحلية للقواعد التي تفرضها الحكومة المركزية. ومع ذلك، واستناداً إلى تجربة حكومة المقاطعة في تنفيذ نظام المحاسبة الجديد، فإن سياسة اعتماد النظام المحاسبي الجديد تفضل في التعرف على المستوى المنخفض للقدرة المؤسسية للإدارات المحلية. فإن دور المحاسبة كأداة سياسية للسيطرة على الناس يطغى على دورها في تحسين الكفاءة والأداء.

المقدمة

أصبح نظام المعلومات المحاسبية جزءاً مهماً من عملية الإدارة وكذلك مصدراً أساسياً لدعم ومراقبة خططها وعملياتها بالإضافة إلى دورها الكبير والمهم في عمليات صنع القرار في المنظمات حيث يجب على الإدارة عدم إهمال هذا الدور.

كما تعيش المنظمات اليوم عصر ثورة المعلومات بما في ذلك الوصول السريع للمعرفة في جميع مجالات الحياة في فترة زمنية محددة لا تستطيع القدرات البشرية المتاحة تحقيقها ومراقبتها. لذلك أصبح العالم قرية عالمية صغيرة ظهرت نتيجة لذلك مجتمع المعلومات والمعرفة حيث انتقلت عناصر الحضارة ونقاط قوة المقال إلى المعلومات والمعرفة إلى الآلة.

المعلومات هي أهم ميزة في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، فقد طورت تكنولوجيا المعلومات لزيادة حجم المعلومات التي يجب التعامل معها وتخزينها وتوفيرها لنظام احتفظ بعملية مراقبة وإدارة كبيرة انتشرت تطبيقات تقنية المعلومات في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات.

يعتبر توفر هذه الكفاءة في نظم المعلومات عاملاً أساسياً في الاستمرارية الناجحة أو فشل أي منظمة ، وتنعكس هذه الأهمية من خلال استخدام المعلومات وطريقة مقصودة لدعم وتنسيق العمليات الإدارية مثل: التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار- صنع في جهة، ووسيلة للتواصل بين البيئة ومع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن التنظيم قبل التوسع والانتشار والتنوع الجغرافي في الإنتاج، في مواجهة المنافسة الشديدة والحاجة إلى الموارد البشرية، بجانب تمويل جميع الأنشطة الأخرى، تجد نفسها في حاجة ماسة إلى تطوير نظام يتناسب مع حجم هذه الأنشطة، والتي يضمن تدفق جميع المعلومات من الوحدات الهائلة والمتنوعة وتحليل هذه المعلومات واستخدامها لتطوير أدائها العام في تحسين أداء العمليات الإدارية بشكل خاص حيث تعد أنظمة المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة التي تنتج وتساهم بالمعلومات الرئيسية بشكل كبير ومنطقي. ودعم الوصول إلى التأثير الاقتصادي لدخل المجتمعات وثرواتها ومواردها. وبالتالي رفاهية آلاف الرودود في تلك المجتمعات، حيث تساهم نظم المعلومات المحاسبية في التشغيل الناجح للعملية الإدارية من خلال المعلومات المتاحة التي تساهم في تلبية الاحتياجات المختلفة لمنظمات التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار، وهو أمر أساسي. وظائفاً

لتحقيق أهداف المنظمة سواء المهام والأنشطة المتعلقة بالتخطيط أو الملاحظة التي تتحقق من خلال اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة في ظل الظروف المحيطة ، مما يساهم في ترشيد هذه القرارات ، ورفع مستوى الأداء لتحقيق أهداف المنظمة .

الغرض من الدراسة

الغرض من الدراسة هو وضع نظرية حول كيفية اعتماد نظام محاسبة من قبل وفحص القدرة المؤسسية لإدارة المقاطعة في اعتماد نظام محاسبة جديد. وفقاً لتعريف القدرة المؤسسية تصورها على أنها قدرة المؤسسة على اتخاذ قرار بشأن أهدافها ومتابعتها ، وأداء المهام ، وتحسين الأداء باستمرار. في منظمة حكومية ، يمكن تعريف القدرة المؤسسية على أنها قدرة المنظمة على تحديد المشاكل ، وتطوير وتقييم بدائل السياسة ، وتشغيل برامج الحكومة. وبالتالي ، في السياق التنظيمي ، يعتمد مستوى القدرة المؤسسية لمنظمة ما على القدرة الفنية وفهم موظفيها لأداء مهمة محددة بالموارد المقدمة. علاوة على ذلك ، فإن وجود مشاكل التنفيذ يحدد أيضاً القدرة المؤسسية للمنظمات على تنفيذ مهامها. لذلك ، لدراسة كيفية تغيير نظام الإبلاغ الجديد في حكومة والقدرة المؤسسية للحكومة المحلية في اعتماد نظام جديد لإعداد التقارير ، تركز الدراسة على أربع قضايا :

1. طبيعة تغيير نظام التقارير.
2. توافر الموارد البشرية الماهرة المطلوبة في اعتماد المحاسبة الجديدة
3. فهم كبار المسؤولين للجوانب الفنية والإدارية مع الاحترام لاعتماد نظام المحاسبة الجديد.
4. مشاكل التنفيذ المحتملة.

القدرة المؤسسية ومشاكل التنفيذ

يتم استخلاص مسألة قدرة المؤسسة التي تنتمي إلى حكومة من المعلومات حول توفر الموارد البشرية وفهم كبار المسؤولين حول قواعد المحاسبة الجديدة. علاوة على ذلك ، تعكس مشكلات التنفيذ وجهات نظر المشاركين فيما يتعلق بالمشكلات الأكثر أهمية في اعتماد في حكومة.

يعد توافر الموارد البشرية أحد أهم العوامل التي تحدد مدى قدرة المؤسسة المؤسسية على تنفيذ نظام محاسبة جديد بنجاح. يتم تجهيزه بعدد كبير من الموظفين لتنفيذ النظام المحاسبي الجديد. لم يكن هناك سوى اثنين من كبار المسؤولين الحاصلين على درجة البكالوريوس في المحاسبة (بدون اعتماد مهني) وليس لدى أي منهم خبرة في وظائف المحاسبة. تخرج مسؤولون آخرون في الغالب من العلوم السياسية والقانون والإدارة العامة ولم يكن لأي منهم خبرة سابقة في محاسبة القطاع الخاص. يشير هذا الوضع إلى أن هؤلاء المسؤولين لديهم خلفيات تعليمية لا صلة لها بتبني نظام المحاسبة الجديد.

أهداف الدراسة

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام، فيما تم ذكر الأهداف التفصيلية للدراسة أدناه: تضمنت الدراسة عوامل المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغيرات المستقلة المتعلقة بالفرضية: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لتلائم العملية إذا كانت هذه هي مهمة الوظائف الأساسية الثلاثة للإدارة والتي سيقترها الباحث في هذه الدراسة على النظم المحاسبية المستخدمة في القطاع العام وكيفية تحقيق احتياجات الإدارة من وظائف التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار.

ثانياً: يعتبر المتغير التابع وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية من أهم العوامل المرتبطة بالأداء الإداري بشكل مباشر، حيث أن نظم المعلومات المحاسبية هي أداة فنية وأساس أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في الوظائف الإدارية المختلفة حيث تستخدم لأغراض التخطيط في مراحل ما قبل التنفيذ حيث أنها تستخدم أيضاً لوظيفة مراقبة وتقييم عمليات الأداء. لذلك، فهي آلية لا غنى عنها لاتخاذ أي قرار إداري.

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة التعرف على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام، فيما يلي تفاصيل أهداف الدراسة:

1- شرح كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام من حيث الاستجابة لمتطلبات الإدارة لوظائف التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار.

2- توضيح مدى اعتماد الدوائر في القطاع العام لأنظمة المعلومات المحاسبية لتنفيذ مهامها.

- 3- وضع إطار مناسب لتغطية الآداب الكاملة للأنظمة المحاسبية وكذلك تلبية احتياجات الإدارة والمفاهيم المرتبطة بها والموضوعات ذات الصلة ذات التأثير المتبادل.
- 4- واقتراح التوصيات للبناء على نتائج التي ستساعد في زيادة كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في القطاع العام لتحقيق أهدافها.

وجهات النظر المؤسسية

أن قرار اعتماد نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق في الإمارات العربية المتحدة كان خارج نطاق سلطتها. من منظور مؤسسي، يُشار إلى اعتماد نظام المحاسبة الجديد على مستوى المقاطعات من خلال التشابه القسري حيث تلتزم السلطات المحلية بالامتثال لقواعد المحاسبة الصادرة عن الحكومة المركزية. يختلف هذا الموقف عن العملية المبكرة للإصلاحات المحاسبية للقطاع العام في الدول النامية، على سبيل المثال يلعب مستشارو المحاسبة وكبار المسؤولين الحكوميين المحليين دوراً رائداً في نشر الأفكار لتبني المحاسبة على أساس الاستحقاق. تشير طبيعة الأنظمة السياسية والقانونية إلى كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المحاسبة في القطاع العام في الدولة. تدعم هذه النقطة التقييم بأن طبيعة الأنظمة القانونية والسياسية تشكل إطار عمل ممارسة إعداد التقارير الحكومية. هذه الحقيقة ليست مفاجئة لأن عملية صنع القرار في نظام الإدارة في تم تحديدها على المستوى المركزي. كما يجادل بأن طبيعة النظم القانونية والسياسية هي أحد العوامل المهيمنة التي تؤثر على إصلاح محاسبة القطاع العام للأمة. تؤثر الأوامر والممارسات المؤسسية على كيفية اعتماد ممارسة جديدة.

جودة معلومات المحاسبة المالية

في القطاع العام، هناك علاقات معقدة بين الحكومة والمانحين والقيادة والمواطنين. يستفيد الناس مباشرة من الخدمات العامة بينما تتطلع القيادة العامة باستمرار إلى زيادة مصالحهم الخاصة، وليس مصالح الناس. لذلك، لتقليل المعلومات غير المتماثلة إلى الحد الأدنى، تكون القيادة العامة مسؤولة عن الإشارة وتوفير معلومات محاسبية مفيدة للمستخدمين المعنيين من خلال نشر معلومات المحاسبة المالية الجيدة.

يمكن للمستخدمين المعنيين تقييم فعالية وكفاءة قرارات القيادة في استخدام الموارد العامة من خلال هذه المعلومات. ومع ذلك، فإن جودة معلومات المحاسبة المالية هي مفهوم معقد؛ لذلك، فإن تعريفها وقياسها ليست بسيطة. حتى الآن لم يتم الاتفاق على معايير قياس جودة معلومات المحاسبة المالية. يمكن أن يكون تمثيلاً تمثيلاً بسبب التأثير المتعمد أو غير المقصود للأشخاص أو العوامل الأخرى، وبالتالي فإن جودة معلومات المحاسبة المالية غالباً ما تعتبر ذاتية ويتم الحكم عليها من وجهات نظر مستخدم مختلفة. على الرغم من أن مفهوم جودة معلومات المحاسبة المالية متنوعة تماماً ويتم قياسه من العديد من المنظورات المختلفة، إلا أن هناك العديد من المعايير التي تتداخل بين الآراء. يتم تحديد المتطلبات العامة لجودة معلومات المحاسبة المالية. هذه تغطي بالكامل معايير جودة معلومات المحاسبة المالية.

يقوم بتعميم جودة المعلومات في أربع خصائص: الطبيعة الجوهرية للمعلومات، وسياق المعلومات، وشكل المعلومات وسهولة الوصول إلى المعلومات، واتباع هذا التصنيف، للمعلومات يتم تحديد الجودة.

مستوى الاستقلال المالي

حدد الحكم الذاتي على أنه "حرية الموظفين العموميين في إدارة". لدى المنظمات العامة في العديد من الميزات الفريدة مقارنة بالقطاع الخاص وكذلك المنظمات العامة في جميع أنحاء العالم. يرجع هذا الاختلاف إلى اللوائح المتعلقة بالهيكل التنظيمي العام وآليات الإدار المالية.

في السنوات الأخيرة، تم تطبيق كل من النظريات الطارئة والنظريات المؤسسية بشكل متكرر من قبل مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد التغييرات والإصلاحات المعتمدة في المنظمات العامة. بتعبير أدق، يمكن للنظريات التي تم إحالتها أعلاه والأدب التقليدي حول دعم المحاسبة في القطاع العام أن الضغوط المؤسسية والقانونية، وهي سياسة الاستقلالية المالية، يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في تغييرات نظام المحاسبة العامة والإدارة، وبالتالي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

عندما يكون لدى المنظمة العامة مستوى أعلى من الحكم الذاتي المالي، يكون نطاقها التشغيلي أكبر في الغالب، ولديه قدرة مالية أفضل. ونتيجة لذلك، فإنه يواجه السكان

المتنوعين بشكل متزايد من المستخدمين المحتملين للمعلومات المالية ولديه ضغط أعلى للكشف عن بياناته المالية. تدعم النظرية المؤسسية أيضاً أن تكتسب المنظمة الشرعية إذا كانت تتكيف مع توقعات المجتمع، أي أن هناك شرطاً للكشف عن معلومات محاسبة الجودة دون النظر في مصلحتها. بعد نظرية الطوارئ، ستسعى المنظمات إلى تعديل أفضل بين نظام المحاسبة الجديد وعوامل الطوارئ التي تعتمد بشكل كبير على قدرة المنظمة.

يساعد الحكم الذاتي المالي في تعزيز مساءلة الموظفين العموميين ومسؤوليتهم. عندما يعمل الكيان بفعالية ويكون في وضع مالي جيد، سيكون من المرغوب في توفير معلومات محاسبية مالية أفضل لبناء الإيمان والسمعة، أو جذب المزيد من المنح والمساعدة والاستثمار. علاوة على ذلك، عندما تتمتع المنظمة العامة بالاستقلالية المالية العالية، تكون القيادة أكثر نشاطاً في الدعم المالي وفي إنشاء نظام معلومات محاسبة أفضل لتوفير المزيد من معلومات المحاسبة المالية الجودة. مستوى الاستقلال المالي له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المالية للمنظمات العامة.

عوامل نظام المعلومات المحاسبية التي تؤثر على جودة معلومات المحاسبة المالية وفقاً للنظرية الطارئة والنظرية المؤسسية، فإن العوامل البيئية الخارجية تضغط على المنظمة، مما يؤدي إلى التغيير التنظيمي وإعادة التنظيم، وتوفير معلومات المحاسبة المالية الجودة التي تلبى المتطلبات الاجتماعية. على وجه الخصوص، يتطلب إنشاء معلومات محاسبية مالية عالية الجودة نظام معلومات محاسبة عالية الجودة. أظهر أن هناك علاقة إيجابية بين جودة نظام المعلومات المحاسبية وجودة معلومات المحاسبة المالية. ومع ذلك، لدى كل مؤسسة نظام معلومات محاسبة فريد يعتمد تماماً على خصائص المنظمة. يجب أن يكون لدى المؤسسات التي ترغب في تغيير نظام المعلومات المحاسبية ما يكفي من الموظفين والموارد المادية للقيام بذلك تؤكد أن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من المكونات المادية وغير المادية التي تعمل معاً لجمع ومعالجة المعلومات المحاسبية.

وبشكل أكثر تحديداً، تشمل عناصر نظام المعلومات المحاسبية الموارد البشرية والأنظمة التقنية (الأجهزة والبرامج وتكنولوجيا الاتصالات). فيما يتعلق بالعامل البشري، تلعب معرفة المحاسب الرئيسي دوراً حاسماً في توفير معلومات محاسبية مالية عالية الجودة لأن كبير المحاسبين هو الشخص الذي يشارك مباشرة في تنظيم نظام المعلومات المحاسبية. كبير المحاسبون هو أيضاً عضو في مجلس الإدارة الذي يستجيب

مباشرة لتنظيم وتشغيل مجال المحاسبة ومساعدة القيادة في التخطيط والسيطرة على الأنشطة المالية.

يساعد تطبيق الأجهزة والبرامج على المحاسبة على تحسين القدرة على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها بشكل أكثر فعالية، مما يحسن جودة معلومات المحاسبة المالية. إن أنظمة شبكة الاتصالات، مثل الإنترنت، مضيعة لعملية تبادل وتوصيل المعلومات وبيانات أقسام المؤسسة. تعزز شبكة الاتصال أيضاً تفاعل ومشاركة الأفراد والإدارات في أنشطة الإدارة في المنظمة. علاوة على ذلك، فإنه يزيد أيضاً من سهولة الوصول إلى المعلومات والخدمات العامة للمستخدمين المعنيين.

ومع ذلك، فإن مستوى الاستثمار في البنية التحتية المحاسبية يعتمد بشكل كبير على الدعم من القيادة. يتضح الدعم من خلال مشاركة القيادة في عملية تطوير وتنظيم تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، تشير القيادة إلى الشخص أو الأشخاص الذين يفهمون بوضوح عمليات المؤسسة، ومعرفة المعلومات المحاسبية المطلوبة لاتخاذ القرارات، وأي المعلومات التي سيتم توفيرها للمستخدمين الخارجيين (لأن لديهم القدرة على حكم المعلومات المحاسبية نشرت).

على هذا الأساس ومعرفتهم بنظام المعلومات المحاسبية، تعرف القادة بوضوح الحاجة إلى إنشاء نظام معلومات المحاسبة وفقاً وأهداف تنظيمهم. في الوقت نفسه، ستشارك القيادة بشكل مباشر في الترويج للسياسات المتعلقة بنظام التحكم الداخلي في نظام المعلومات المحاسبية لضمان أن المعلومات المحاسبية المنشورة ذات جودة عالية.

في القطاع العام، تخضع سلطة القيادة بالكامل لمستوى الاستقلال المالي للمنظمة العامة. تهدف سياسة الحكم الذاتي المالي إلى توفير المسؤولية الذاتية والذات للمنظمات العامة وكذلك تحسين مواقف وسلوكيات الموظفين العموميين. وبالتالي، يمكن تعزيز المساءلة وأداء المنظمات العامة إذا أعطتهم الحكومة الحكم الذاتي الكافي. لذلك، كلما زاد مستوى الحكم الذاتي المالي، زادت سلطة ومسؤوليات القيادة.

ستكون القيادة أكثر نشاطاً في تقرير استخدام الموارد للاستثمار في تطوير البنية التحتية المحاسبية المناسبة وفي الوقت المناسب في دعم توفير معلومات المحاسبة المالية الجودة أيضاً أن المؤسسات ذات القدرة المالية العالية ستكون أكثر قدرة واستباقية في توظيف العدد المطلوب من المحاسبين، من حيث الكمية والجودة، والاستثمار في بنية تحتية مناسبة.

الخاتمة

الأساس للمنظمات العامة والحكومة لصياغة سياسات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام. تحتاج قيادة المنظمات العامة إلى التركيز على الاستثمار في معدات عالية الجودة. يجب فحص المعدات وترقيتها بانتظام لضمان استقرار العمل المحاسبي واستمرارية وسلامة. يجب أن يستند توظيف وتعيين كبير المحاسبين إلى قدرتهم المهنية وقدرتهم الإدارية على ضمان شغل المنشور من قبل فرد قادر. ومع ذلك ، فإن هذه العوامل تخضع لمستوى الاستقلال المالي للمنظمات العامة. لتحسين جودة معلومات المحاسبة المالية، تحتاج المنظمات العامة إلى أن تكون أكثر نشاطاً في تحسين استقلالها المالي. تحتاج الحكومة أيضاً إلى سياسات لتشجيع المنظمات العامة ودعمها بنشاط لتعزيز استقلالها المالي. أخيراً ، يمكن إجراءات مماثلة مع التركيز على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية في تعزيز فعالية الأداء المالي.

المصادر والمراجع

- Hoque, Z., & Alam, M. (1999). TQM adoption, institutionalism and changes in management accounting systems: a case study. *Accounting and business research*, 29(3), 199-210.
- Almbaidin, T. H. (2014). The effectiveness of accounting information system in Jordanian banks: From the management perspective. *International Bulletin of Business Administration*, 14(14), 1451-243.
- Sajady, H; Dastgir, M.; Hashem Nejad, H, (2008), "Evaluation of the Effectiveness of Accounting information Systems", *International Journal of Information Science & Technology*, Vol. 6 Issue 2:4.
- Alqtauna, Adel Mohammed., (2005), " Impact for use of information technology on the effectiveness of the system Accounting information": a study on the banks and insurance facilities shares listed in the market for Industrial shareholders company ", unpublished thesis, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.
- Ingram, Robert W. and Copeland, Ronald M. "Municipal Market Measures and Reporting Practices: An Extension." *Journal of Accounting Research* (Autumn 1982): 275-89.
- Van Horne, James C. *Financial Market Rates and Flows*, Second Edition, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1984.
- Michel, Allen J. "Municipal Bond Ratings: A Discriminant Analysis Approach." *Journal of Financial and Quantitative Analysis* (November 1977): 587-98.
- Carleton, William T. and Lerner, Eugene M. "Statistical Credit Scoring of Municipal Bonds." *Journal of Money, Credit, and Banking* (1969): 750-64.
- Banker, Rajiv D., Cooper, William W., and Potter, Gordon. "A Perspective on Research in Governmental Accounting." *The Accounting Review* 67 (1992): 496-510.
- Berry, Leonard Eugene, and Wallace, Wanda A. "Governmental Auditing Research: An Analytical Framework, Assessment of Past Work, and Future Directions." *Research in Governmental and Nonprofit Accounting* 2 (1986): 89-118.